

Distr.: General  
12 November 2008

Arabic  
Original: English



## برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة  
المتعددين المخصص للنظر في إنشاء منبر حكومي  
دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي  
وخدمات النظم الايكولوجية  
بوتراجايا، ماليزيا، ١٠ - ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

تقرير الاجتماع الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص للنظر في إنشاء  
منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم  
الإيكولوجية

أولاً - افتتاح الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

١ - عقد الاجتماع في مركز بوتراجايا الدولي للمؤتمرات، وبدأ باحتفال افتتاحي في الساعة  
١٠/٢٠ صباحاً من يوم الاثنين ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وتولت إدارته السيدة نورحياتي  
نوردين.

باء - البيانات الافتتاحية

٢ - أدلى بيانات افتتاحية كلٌّ من السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
(اليونيب)؛ والسيد يوخن فلاسبارث، المدير العام لإدارة حفظ الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد  
الطبيعية بوزارة البيئة وحفظ البيئة والسلامة النووية بألمانيا؛ والسيد عبد الحميد ذاكري، مدير معهد  
الدراسات العليا بجامعة الأمم المتحدة؛ والسيدة فاليري بيكريس، وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي  
بفرنسا؛ والسيد دوغلاس أوغا إيمبا، وزير الموارد الطبيعية والبيئة بماليزيا.

٣ - وشرح السيد شتاينر، في بيانه الافتتاحي، الحاجة إلى منبر حكومي دولي تتلاقى فيه العلوم مع  
السياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مشيراً إلى أن الاجتماع الحالي يمثل

محاولة لفهم كيفية الاستفادة على أفضل وجه من العلوم والبحوث والمعارف على مستوى السياسات المتعلقة بمستقبل استخدام التنوع البيولوجي وإدارته. وبما أنّ الشكّل نتاجٌ للوظيفة، فقد شدّد على ضرورة أن يفهم أصحاب المصلحة، ولا سيما من يعترزم منهم أن يكون زبوناً لهذا المنبر، بوضوح ما سيجنونه من المنبر وذلك بغية اتخاذ إجراءات لصالح البشرية قاطبة.

٤ - وأشار إلى أنّ إجمالي الناتج العام العالمي الكُلّي تضاعف في الفترة بين سنتي ١٩٨٦ و ٢٠٠٥، لكنّ تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية خلّص، إلى أنّ ٦٠ في المائة من كل خدمات النظم الإيكولوجية كانت، خلال الخمسين عاماً الماضية، تُستخدم إلى أقصى حدّ أو هي بصدد الاستخدام المفرط أو الاستنفاد. وقال إنّ ترشيد التنوع البيولوجي من الناحية الاقتصادية يظلّ مفهوماً غير مستساغ لدى العديد من الأطراف. وهناك روابط متينة بين النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من ناحية، وبين بقاء البشرية، وموارد الرزق، والتخفيف من وطأة الفقر، ومن ناحية أخرى: وعليه فإنّ من الأمور الجوهرية تأمين استفادة الأجيال القادمة من التنوع البيولوجي كوسيلة لإعالة البشرية. فليس بالإمكان الاستمرار في الاعتقاد بأنّ البشرية لا تُؤثّر في خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية بطريقة تهدّد الأجيال.

٥ - وتابع قائلاً إنّ المنبر المقترح ليس بديلاً للآليات القائمة، ولكنّه الحلقة المفقودة من سلسلة العلوم - السياسات التي سوف تمكّن الخطاب العلمي من الردّ على أسئلة محدّدة قد يطرحها الوزراء، وتمكّن بذلك من اتخاذ إجراءات متعلقة بالسياسة العامة وتضمن، عند المرحلة التي تكون فيها الحكومات مجبرة على إجراءات، توافر البيانات ذات الصلة. وفي معرض الإشارة إلى إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ منذ عشرين سنة خلت، قال السيد شتاينر إنّ هذا الاجتماع يوفّر فرصة للشروع في العمل نفسه بشأن التنوع البيولوجي. وشدّد على ضرورة أن تُكَمّل السياسات الوطنية التعاون الدولي وأعرّب، نظراً إلى أن بقاء البشرية هو الذي في خطر، عن الأمل في أن يتمخّض هذا الاجتماع عن عملية لا تقتصر على البحث في السياسة العامة فحسب، بل تعطي كذلك العلوم مجالاً لتنوير الجمهور وتمكين الحكومات من اتخاذ إجراءات.

٦ - وتكلّم السيد فلاسبارث بصفته رئيساً لمكتب اتفاقية التنوع البيولوجي، فرحّب بالتزام حكومة ماليزيا بسياسة التنوع البيولوجي، الذي يتّضح من استضافتها لهذا الاجتماع ولاجتماعين اثنين في عام ٢٠٠٩ ضمن إطار الاتفاقية. وأوضح أنّ موضوع الاجتماع الحالي يكتسي طابعاً ملحاً خاصاً لأنّ هدف الحدّ بقدر كبير من وتيرة فقدان التنوع البيولوجي عالمياً بحلول عام ٢٠١٠، الذي رسمه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج في عام ٢٠٠٢، لن يتسنى بالتأكيد تحقيقه بسبب الخسائر اليومية على كل المستويات، مثل فقدان الموائل والأنواع الأحيائية والتنوع في الأنواع. ولا يعزى هذا الاحتمال المقيت إلى قلة البيانات؛ فلم يكن هناك نقص في البيانات ولكنها تعرض بأشكال تُربك مقرري السياسات. ومن ثم، فإنّ الحاجة إلى وضع آلية تمكّن السياسيين من فهم أفضل للمسائل المعقّدة للتنوع البيولوجي أفضت بمؤتمر الأطراف في الاتفاقية إلى اتخاذ المقرر ١٥/٩ في اجتماعه التاسع من أجل دعم التلاقي بين العلوم والسياسات.

٧ - وأشار إلى الشواغل التي تم الإعراب عنها إزاء المنبر المقترح، فقال إنه مقتنع بأن هذا المنبر لن يُضعف أو يُقوّض أي هيئات علمية أو اتفاقيات أخرى؛ ولكنه على العكس من ذلك سوف يفيدنا لأنه سيحدّد نوع المعلومات العلمية اللازمة، ويُيسّر عملها على غرار ما يقوم به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ورحّب بما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل في هذا المجال، ولا سيما دوره القيادي في مختلف الجهود المبذولة، واستعداده للاستجابة للطلب على عقد هذا الاجتماع، الذي قُدّم في الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية الدولية للعملية التشاركية الرامية إلى إنشاء آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، الذي عُقد في مونيخ، بفرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأشار إلى أنّ المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لليونيب هو مركز امتياز للتنوع البيولوجي وهو مرتبط بمختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية والدوائر العلمية. واحتتم بيانه بالقول إنه نظراً إلى عدم وجود حلّ صحيح واحد بشأن هيكل المنبر برمته، فهو يدعو المشاركين إلى الأخذ برؤية واضحة فيما يتعلق بشتي الخيارات، وإلى التحلّي بالطموح والمرونة في بحثهم عن نتائج جيدة وذلك بالنظر إلى اقتراب موعد الهدف المرسوم لعام ٢٠١٠.

٨ - وأعرب السيد ذاكري عن اعتقاده بأنه لا بد من إشراك الدوائر العلمية إشراكاً نشطاً مع السياسيين وراسمي السياسات لمساعدة هؤلاء على اتخاذ قرارات أفضل وعلى وضع آليات تمكّن هذه الدوائر من الحصول على مشورة مقرّري السياسات، بما يكفل تدفق المعلومات في الاتجاهين ضمن حوار حقيقي. وأشار إلى أنّ البشرية استهلكت، خلال الخمسين سنة الماضية، قدرًا من التنوع البيولوجي أكبر مما استهلك في أي وقت من التاريخ، مما يقتضي المزيد من التعاون متعدد الأطراف ومن الفهم العلمي اللذين يشكّلان الأساس العلمي والخطوة الأولى في أي اتفاق سياسي لحلّ المشاكل البيئية. وشدد على أنّه بدون الأساس العلمي، ستكون محاولات التعاون الدولي مضيعةً للوقت، لكنه أضاف أن تعبئة الموارد لتوفير العلوم والمعلومات والمعارف التي يحتاجها صانعو القرارات هي من التّحديات والمهام العويصة التي تقتضي إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات ذي مصداقية في مجال التنوع البيولوجي.

٩ - وفي معرض الإشارة إلى أنّ أنجح الاتفاقات البيئية متعدّدة الأطراف هي الاتفاقات ذات الآليات العلمية الدائمة، قال إنّ المنبر المقترح يشكّل فرصةً لحدث تاريخي هو إنشاء هيئة جديدة قائمة على خدمات النظم الإيكولوجية وإقامة روابط علمية أعمق بين هذه الاتفاقات تكون بمثابة أساس للتآزر وعلاقات الترابط. وقال إنّ المنبر ينبغي أن يكون شفافاً وتشاورياً ومتوازناً جغرافياً وأن يمثّل أفضل خبراء المجتمع الدولي، مع التركيز على بناء القدرات ولا سيما بالنسبة إلى العلماء الشبان من بلدان الجنوب. وسوف يكون المنبر أيضاً نتاجاً هجيناً يجمع بين تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية من جهة والآلية الدولية للخبرة العلمية بشأن التنوع البيولوجي من جهة أخرى. ثم حث المشاركين على الابتكار في مداولاتهم، وأشار إلى أنّه كلما تأخروا في اتخاذ الإجراءات، ازدادت المهمة التي تنتظرهم صعوبةً.

١٠ - ولاحظت السيدة بيكريس أنّ المشاركين في هذا الاجتماع سوف يتخذون قرارات من شأنها أنه تحمي مستقبل البشرية والطبيعة، وذلك بالنظر إلى الروابط المتشابكة الوثيقة بين الاثنين. وأعدت

الإعراب عن الرأي الذي مفاده أنّ الموجة السادسة من الانقراض قد بدأت، وأشارت إلى أنّ العالم يتغيّر باستمرار ويشهد ظهور تهديدات جديدة، مثل إنفلونزا الطيور، تقتضي اتخاذ إجراءات.

١١ - وفي هذا السياق، شرحت تاريخ العملية التشاورية الرامية إلى وضع آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، التي دشنتها حكومة بلدها في باريس قبل أربع سنوات، وشددت على أنّ هذه العملية تعتمد، كما هو الشأن بالنسبة للمنبر، على التعاون العالمي. ولاحظت أنّ المنبر، مثله مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ، سوف يتيح إطاراً لتعبئة الدوائر العلمية وسوف يكون بمثابة أداة في متناول جميع أصحاب المصلحة. ومما له أهمية حاسمة أيضاً تذكّر أنّ حماية التنوع البيولوجي تظلّ مسألة غير قابلة للفصل عن مسائل النمو والتنمية، وتتطلب أن تراعى، لدى إنشاء المنبر أوجه التفاوت بين الشمال والجنوب.

١٢ - وأضافت أنه من الحيوي للمنبر أن يستفيد من جميع ضمانات الاستقلال العلمي والعمل بشفافية، بما في ذلك المعايير العلمية الدولية بشأن التقييم من قبل الأقران. وقالت إنّ حكومة بلدها مستعدة لاستضافة أمانة المنبر المقترح في متحف البشرية في باريس، واقترحت وضعها تحت الرعاية المشتركة لليونيب واليونسكو. وقالت إنّ هذا الأمر من شأنه أن يتيح هيئة مستقلة. وشددت في الختام، على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات، ودعت إلى منح العلم مكانته الشرعية كأفضل أداة متوفرة للبشرية لكي تتصرّف بما يخدم مصالحها ومصالح العالم أفضل خدمة.

١٣ - ورحّب السيد أوغا إمبا بالمشاركين في هذا الاجتماع وفي ماليزيا، وشدد على أنّ العالم يشهد خسائر وتغيّرات لم يسبق لها مثيل في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لها تأثير مباشر على رفاه البشرية وعلى التنمية المستدامة. وسلّم السيد بالقيمة التي يمكن الحصول عليها من سلع النظم الإيكولوجية وكذلك بالخدمات المقدّمة بصورة غير مباشرة، مثل التنظيم المناخي وتدوير العناصر المغذية، مما يعني أنّ التعاون الدولي مطلوب في حالة اتخاذ إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية.

١٤ - ثمّ عرض بإيجاز الجهود المبذولة في ماليزيا لحماية ثراء تنوّع الحياة النباتية والحيوانية فيها، مثل تشديد البلد على الإدارة المستدامة للغابات وللإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استهلت الحكومة أيضاً خطة مادية وطنية لتوجيه التنمية بغية الحصول في عام ٢٠٢٠ على مركز الدولة المتقدّمة بالكامل. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الخطة إدراج مبدأ إدارة النظم الإيكولوجية في مجموع البرامج والأنشطة الإنمائية.

١٥ - وأشار إلى أنّ أيّ نهج يتبع في التصدي للقضايا التي يواجهها المجتمع الدولي، مثل قضية تزايد عدد سكان العالم، سوف يتطلّب الأخذ بنهج متعدّد الاختصاصات وشمولي يسمح، من ضمن ما يسمح به، استخدام المعرفة التقليدية. وحثّ المنبر على العمل كقناة موصلة لأحدث العلوم الجماعية إلى دوائر السياسات الدولية، ودعا إلى التحرك بسرعة نظراً إلى تفاقم التدهور الحالي للتنوّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي تفيد به التوقعات.

١٦ - وأعلن رسمياً عن افتتاح الاجتماع في حدود الساعة ١١/٤٠ صباحاً.

## جيم - الحضور

١٧ - حضر الاجتماع ممثلو البلدان التالية: الجزائر، استراليا، وبنغلاديش، وبلجيكا، وبنن، وبوتان، والبرازيل، وكمبوديا، وكندا، والصين، وكولومبيا، والكونغو، وكوت ديفوار، وكوبا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، ومصر، وإثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وغابون، وجورجيا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغرينادا، وغواتيمالا، وهاييتي، وهندوراس، وجمهورية إيران الإسلامية، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وكينيا، وكيريباتي، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، وماليزيا، ومالي، والمكسيك، وميانمار، وناورو، ونيبال، وهولندا، ونيو، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبالاو، وبنما، والفلبين، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسانت لوسيا، وساموا، والسنغال، وجزر سليمان، والصومال، وأسبانيا، وسري لانكا، والسودان، وسوازيلند، والسويد، وسويسرا، وتايلند، وتيمور الشرقية، وتوغو، وتركيا، وتركمانستان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية ترازيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام، واليمن، وزامبيا.

١٨ - حضر الاجتماع ممثلو هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية، وأمانات الاتفاقيات التالية أسماؤها: اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والفريق الاستشاري العلمي والتقني لمرفق البيئة العالمية، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الدراسات العليا بجامعة الأمم المتحدة.

١٩ - حضر الاجتماع ممثلو المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات الأعمال التالية أسماؤها: مركز التنوع البيولوجي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، والمنظمة الدولية لحياة الطيور، ومؤسسة ديفين ولوسيل باكارد، والبرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوع البيولوجي، والمنبر الأوروبي لاستراتيجية بحوث التنوع البيولوجي، والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي، ونظام التحليل والبحث والتدريب في مجال التغير العالمي، ومعهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية، والشبكة العالمية للتعاون في مجال العلوم الحرجية، والمجلس الدولي للعلم، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والآلية الدولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز الوطني للتنوع البيولوجي والسلامة البيولوجية، ومعهد الموارد العالمية.

## ثانياً - مسائل تنظيمية

## ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٢٠ - قال السيد شتاينر إن النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة سوف يطبق على الاجتماع، مع إجراء ما يلزم من التغييرات، لأغراض تسيير أعماله. وأعرب أحد المشاركين عن تفضيله لاستخدام النظام الداخلي لاتفاقية التنوع البيولوجي في هذا الغرض وذلك لأن هذا النظام، بخلاف

النظام الداخلي لمجلس إدارة اليونيب، لا يسمح بالتصويت ويشترط أن تتخذ كل القرارات بتوافق الآراء مما يشكّل حسب اعتقاده نهجاً متسقاً أكثر مع الطابع التشاوري المفتوح لهذا الاجتماع. غير أن كبير الموظفين القانونيين باليونيب أوضح أن الاجتماع ملزم بتطبيق النظام الداخلي لليونيب لأنّ هذا الأخير هو الذي عقده. وأتفق على تطبيق هذا النظام على أن يكون من المفهوم أن المناقشات ذات طابع يتيح المشاركة الفعلية من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ويستبعد المواجهة، ويتطلب اتخاذ المقررات بتوافق الآراء.

٢١ - وانتُخب الأعضاء الخمسة التالية أسماءهم أعضاء في مكتب الاجتماع، ليمثّل بذلك كل واحد منهم منطقة من المناطق الإقليمية الخمس للأمم المتحدة:

الرئيس: السيد صبح محمد ياسين (ماليزيا)، المنطقة الآسيوية

نواب الرئيس: السيد ألفريد أوتينغ - يابوا (غانا)، المنطقة الأفريقية

السيدة نيكولاي مانتا (رومانيا)، المنطقة الأوروبية الشرقية

السيد هيسيكو بينيتيز (المكسيك)، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

السيد روبرت واطسن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)،

المنطقة الأوروبية الغربية ولدول أخرى

ووافق السيدان بينيتيز ومانتا على أن يعملوا مقررين للاجتماع.

## باء - إقرار جدول الأعمال

٢٢ - أقرّ الاجتماع جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/IPBES/1/1:

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

٣ - النظر في إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية:

(أ) أهداف ومهام المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ب) برنامج العمل والميزانية؛

(ج) الهيكل الإداري ومهام الأمانة؛

(د) النظام الداخلي.

- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - اعتماد التوصيات.
- ٦ - اعتماد التقرير.
- ٧ - اختتام الاجتماع.

### جيم - تنظيم العمل

٢٣ - اتفق الاجتماع على تصريف أعماله في جلسة عامة وعلى أن يسعى إلى عدم إنشاء أفرقة اتصال. بيد أنه إذا ما نشأت حاجة إلى الحوار حول قضايا معينة في أفرقة اتصال، فإنه يمكن تكوين أفرقة مفتوحة العضوية أصغر حجماً، على ألا تجتمع في نفس الوقت الذي تعقد فيه الجلسة العامة بالنظر إلى محدودية حجم معظم الوفود.

### ثالثاً - النظر في إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

٢٤ - قدم الرئيس هذا البند مشيراً إلى العمليات المتناظرة التي استهلت بالفعل في إطار عدد من المنظمات والاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى وما حققه البعض منها من نتائج ملموسة. وأعرب عن ثقته في أن العملية التي شرع فيها اليونيب بعقده الاجتماع الراهن ستمهد الطريق أمام تحسين إدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وصورها، وتساعد في وقف فقدان الجاري في التنوع والخدمات، من خلال تشجيع الحوار بين المجتمع العلمي ورأسي السياسات.

### ألف - أهداف ومهام المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

٢٥ - كان معروضاً على المشتركين لدى النظر في هذا البند الوثيقة UNEP/IPBES/1/2، ومذكرة مفاهيم منقحة مقدمة من الأمانة عن منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، قام ممثل الأمانة بتقديمها.

٢٦ - وكان هناك اتفاق عام في المناقشات التي أعقبت ذلك بشأن خطورة فقدان التنوع البيولوجي وما بلغه من مستويات غير مقبولة، والصلة بين التنمية واستئصال شأفة الفقر. وأعرب عن رأي مفاده أن المعارف العلمية تحتاج إلى التدعيم على كل المستويات ذات الأهمية، مع إيلاء الاهتمام للمعارف المحلية والاجتمعية. ذلك أن خدمات النظم الإيكولوجية بالغة الأهمية، بحيث ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على تلك الخدمات وأبرزت أهمية المنافع المباشرة المستقاة من النظم الإيكولوجية.

٢٧ - وأعرب كثير من المشتركين، بمن فيهم ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، عن تأييدهم لإنشاء المنبر، في حين أن المشتركين الذين يمثلون حكومات أعربوا عن قلق إزاء إنشاء هيئة جديدة، بالنظر إلى أن عدداً من الهيئات والترتيبات المماثلة موجودة بالفعل، وحذروا من الازدواجية وإهدار الموارد الصحيحة. وقد تمسكوا بأنه ينبغي استكشاف الخيارات

الأخرى، لا سيما أن هناك، بحسبما أحواء، خطراً من تقويض اتفاقيات أخرى والتقليل من شأنها، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي. وذهب مشتركون آخرون إلى الرأي بأنه على العكس مما يقال عن تقويض المنبر للاتفاقيات فإنه يمكن أن يتجاوزها وأن يعززها بواسطة القيام بمهام لا يمكن القيام بها بخلاف ذلك. وأشار جميع المشاركين إلى ضرورة تعزيز التلاقي بين العلوم والسياسات.

٢٨ - وأشار بعض المشتركين إلى أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يتيح نموذجاً مفيداً، على الرغم من أن آخرين أعربوا عن رأيهم بأن خبرة الفريق أقل انطباقاً بالنظر إلى النطاق العالمي الحصري لقضايا تغير المناخ والطبيعة المعقدة والمتعددة التخصصات للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الأيكولوجية. وأشار أيضاً إلى الآلية الدولية للخبرة العملية بشأن التنوع البيولوجي، كعملية شبيهة، حققت منافع كبيرة. وكان هناك اتفاق واسع على أن الآلية الجديدة المقترحة لا بد أن تكون مفتوحة ومتعددة التخصصات وجامعة لكل من الشركاء الحكوميين الدوليين وأصحاب المصلحة الآخرين، ومكملة للهيئات الدولية القائمة، وأن تتجنب الازدواجية، وأن تكون لها قيمة مضافة واضحة وأن تكون ملائمة للسياسات وليست ذات طابع فاضل للسياسات. ومما له أهمية أيضاً أن تكون ذات مصداقية علمية وسياسية على حد سواء، مع إمكانية قيام منظمات مثل المجلس الدولي للعلوم بتقديم المساعدة في هذا الشأن.

٢٩ - ارتأى الكثير من المشتركين أنه ينبغي أن يكون المنبر المقترح مستقلاً تماماً وينبغي أن يدعم جميع الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي، ولا سيما بالنظر إلى أهمية العلاقات التضافرية، إلا أن آخرين ارتأوا أنه ينبغي أن يقوم المنبر في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وجزء منها، ويفضل أن يكون في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وشكك أحد المشتركين في فهم الأمانة للمقرر ١٥/٩، ملمحاً إلى أن نية مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي كانت تتمثل في تدعيم الهيئة الفرعية بواسطة دراسة القضية في سياق الاتفاقية. بيد أن عدداً من المشتركين عارضوا إقامة المنبر في إطار الاتفاقية، حيث أن من شأن ذلك أن يضر باستقلاله، وأشاروا إلى أن الهيئة الفرعية، ميسّسة وتفتقر إلى الموارد المالية، بين أمور أخرى. واقترح العديد من المشتركين وضع المنبر تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو غيره من وكالات الأمم المتحدة المهتمة. وطرح سؤال عما إن كان المنبر سيستطيع أن يفي بحاجات جميع الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي. وأشار أحد المشتركين إلى أن العملية بدأت لتوها وحذر من البت في الأمر بشكل مفرط في تعجله.

٣٠ - اقترح أحد المشتركين بأنه ينبغي إنشاء المنبر كفريق عامل مستقل رفيع المستوى، على غرار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بحيث يجمع ما بين العلماء، والمهتمين بالنظم الأيكولوجية والسياسيين، بين آخرين، لوضع تقارير من شأنها أن تستثير الوعي لفقدان التنوع البيولوجي أو استفاد خدمات النظم الأيكولوجية على الصعيد الدولي، والقيام باقتراح حلول لصون التنوع البيولوجي وحمايته. واقترح مشترك آخر ضرورة إشراك خبراء السياسات أيضاً في العملية بالنظر إلى أن التقارير التي يضعها المنبر قد تفضي إلى تغييرات في السياسات. وطرح مشترك آخر فكرة استخدام المنبر كشكل من أشكال غرفة المقاصة.



٣١ - تم الإعراب عن بعض الانشغال بشأن الموارد البشرية والمالية والحاجة إلى بناء القدرات، لا سيما بالنظر إلى أن الكثير من البلدان النامية غنية أيضاً بالتنوع البيولوجي. واقترح أحد المشاركين أن يكون الغرض الرئيسي من المنبر بناء القدرات العلمية وشبكات البحوث في البلدان النامية. وشدد المشاركون أيضاً على الحاجة الفورية إلى وضع تفاصيل لوظائف المنبر قبل إمعان النظر في هيكل الهيئة ومناقشة الأنشطة المقترحة على أساس أنه ينبغي للشكل أن يتبع الوظيفة.

٣٢ - أعرب عدة مشتركين عن الرأي في أنه ينبغي عدم استخدام المنبر لتوليد معارف جديدة، وإنما لتصنيف وتوليف المعلومات القائمة بهدف تحديد الفجوات ومواطن عدم اليقين في المعارف. وألح إلى أن من شأن هذا الدور أن يمكن من استعراض الآثار المترتبة على السياسات والنتائج المحتملة لتلك المعارف.

٣٣ - واقترحت ضرورة معرفة ماهية عملاء المنبر. فإذا أُريد للمنبر، كما ألح إلى ذلك بعض المشاركين، أن يكون مدفوعاً بالحاجات، فسينطوي الأمر في كل مرحلة من العملية على ضرب من العملاء ذوي حاجات مختلفة. وأنصب قدر كبير من التشديد على دور التقييمات في هذا الشأن، ولا سيما التقييمات شبه العالمية. بيد أن العديد من المشاركين أخوا إلى أن المنبر يمكن أن يكون مدفوعاً بحاجات قطرية.

٣٤ - وأشار أحد المشاركين إلى أن المشورة العلمية التي لها حجيتها والمقدمة من الفريق الاستشاري العلمي والتقني لمرفق البيئة العالية ساعدت المرفق في برامج ومشاريعه التي نفذها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بين مصادر أخرى. ورأى الفريق أن هناك منافع مماثلة من إقامة صلات بين المنبر والمرفق.

٣٥ - وأشار بعض المشاركين إلى الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي: "صون التنوع البيولوجي واستخدام عناصره على نحو مستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية عن طريق إجراءات منها الحصول على الموارد الجينية بطريقة ملائمة ونقل التكنولوجيات ذات الصلة مع مراعاة كافة الحقوق في هذه الموارد والتكنولوجيات، وعن طريق التمويل المناسب". وقد ألح إلى أن ثمة حاجة إلى قيام المنبر بخدمة هذه الأهداف. وقال أحد المشاركين إنه يمكن خدمة الهدف الثاني خاصة على أفضل وجه بواسطة إقامة صلة وثيقة بين المنبر ومنظمة الأغذية والزراعة. وقال مشاركون آخرون إن المنبر ينبغي ألا يقتصر على أهداف الاتفاقية وحدها.

٣٦ - وعرض كل من ممثل منظمة الأغذية والزراعة وممثل اليونسكو وممثل جمهورية كوريا استضافة أمانة المنبر. وعرض ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن تشارك منظمته في استضافة أي أمانة يمكن إنشاؤها، أو استضافتها بمفردها، رهناً بإجراء مزيد من المشاورات.

٣٧ - وكان من رأي أحد المشاركين أنه قبل اتخاذ مقرر بشأن إنشاء المنبر، ينبغي إيلاء الاعتبار لخيارات أخرى لتحقيق الأهداف المقصودة، بما في ذلك استخدام الترتيبات القائمة.

## باء - برنامج العمل والميزانية

٣٨ - لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على المشتركين الوثيقة UNEP/IPBES/1/3، ومذكرة من الأمانة تقدم برنامجاً للعمل وميزانية لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لفترة أربع سنوات أولية، قام بتقديمها السيد تشارلز بيرنغز بالنيابة عن الأمانة.

٣٩ - ومانع الكثير من المشتركين في مناقشة القضية على أساس أن من السابق لأوانه القيام بذلك، بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين اتخاذ قرارات حيوية بشأن إنشاء المنبر ووظيفته. وتساءل أحد المشتركين عن السبب في توخي وضع الميزانية لفترة أربع سنوات وعلى فترتين، واقترح فترة سنتين للتوافق مع الترتيبات الإدارية لاتفاقية التنوع البيولوجي. ووجد أحد المشتركين أن الأرقام معقولة، وهو ما يفيد بأن المطروح هو آلية صغيرة ومفيدة، فيما رأى مشترك آخر أن الميزانية باهظة التكاليف. وأكد العديد من المشتركين أن حكوماتهم ستقدم دعماً مالياً أو مساعدة في شكل خدمات الخبراء.

## جيم - الهيكل الإداري ومهام الأمانة

٤٠ - لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على المشتركين الوثيقة UNEP/IPBES/1/4، وهي مذكرة من الأمانة بشأن الهيكل الإداري ومهام الأمانة من أجل منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والتي قام بتقديمها ممثل للأمانة.

٤١ - وأعرب العديد من المشتركين مرة ثانية، في المناقشات التي أعقبت ذلك، عن شعورهم بأن من السابق لأوانه النظر في البند قبل اتخاذ قرارات هامة أخرى، مثل المكان الذي سيقوم فيه موقع المنبر المقترح.

٤٢ - وحيد معظم المشتركين، عندما طلب منهم أن يختاروا من بين الخيارات الخمسة المطروحة تحت العنوان "المركز القانوني"، على النحو المذكور في الفرع ثانياً، الفقرة ٤ من مذكرة الأمانة، الخيار (ب)، والذي ينشأ المنبر بمقتضاه كهيئة حكومية دولية يكون مركزها متميزاً عن المنظمات الحكومية الدولية القائمة ولكنها متصلة من الناحية الدستورية بمنظمة دولية قائمة أو أكثر. كما كان هناك تأييد للخيار (د)، والذي ينشأ المنبر بمقتضاه كهيئة تجمع بين الكيانات الحكومية وغير الحكومية وتكون متميزة عن المنظمات الحكومية الدولية القائمة. وحيد مشترك الخيار (ج)، والذي ينشأ المنبر بمقتضاه كهيئة حكومية دولية تكون بمثابة هيئة فرعية تابعة لإحدى المنظمات الحكومية الدولية القائمة ويمكن إنشاؤها بموجب مقرر من مجلس إدارة إحدى المنظمات الحكومية الدولية القائمة. إلا أنه اتفق على الاحتفاظ بكل الخيارات الخمسة في الوقت الراهن، دون المساس بأي خيارات أخرى قد تظهر.

٤٣ - وفيما يتعلق بالفرع ثالثاً من الوثيقة، أعرب المشتركون مرة ثانية عن الرأي في أن النظر في الهيئة العامة للمنبر سابق لأوانه، رغم أن أحد المشتركين أعرب عن تأييده للخيار الأول في الفقرة ٦ الذي ينص على أن يكون المنبر مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة بالإضافة إلى المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة على ألا يكون للأخيرين الحق في التصويت.

٤٤ - وفيما يتعلق بالفرع رابعاً بشأن الهيئة التنفيذية، طُرحت آراء متباينة، بما في ذلك الاستقلال الضروري للمنبر، وأن المنبر ينبغي أن يتشكل كلجنة من الخبراء في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي ويقدم

تقاريره إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، أو أنه ينبغي أن يتبع نموذج اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مع مكتب له ضمن الهيئة الفرعية للاتفاقية. وأعرب عدد من المشتركين عن التأييد للخيار (أ)، الذي ينشأ بمقتضاه مكتب يتألف من رئيس المنبر وأعضاء آخرين ينتخبهم المنبر في جلسته العامة، كما أعرب أحد هؤلاء المشتركين عن رأيه في أنه ينبغي احترام التمثيل الجغرافي عند انتخاب المكتب.

٤٥ - وفيما اقترح أحد المشاركين إمكانية استخدام الفريق الحكومية الدولي المعني بتغير المناخ كنموذج للفريق الاستشاري التابع له، كان هناك اتفاق عام على أن مناقشة هذه القضية سابقة لأوانها. وأيد كثير من المشاركين فكرة أن يكون المنبر بمثابة شبكة للشبكات.

٤٦ - وفيما يتعلق بأمانة الهيئة، فإنه فيما اقترح العديد من المشتركين إشراك هيئة أو أكثر من الأمم المتحدة، اقترح عديدون آخرون هيئات من خارج المنظومة مثل المنظمات المحلية أو المنظمات غير الحكومية. وتم التشديد على أنه ينبغي لأي أمانة يجري إنشاؤها أن تكون صغيرة وفعالة. وأشار أحد المشاركين إلى أنه نظراً لتقديم عدة عروض لاستضافة الأمانة، فإنه ينبغي اتباع عملية مفتوحة وشفافة لتقييم هذه المقترحات.

٤٧ - وفي أعقاب المناقشات التي دارت حول الحاجة إلى تحليل الفجوات، لتحديد المجالات التي يجتهد ألا تكون عمليات وآليات أخرى قد غطتها بالفعل، والمجال الذي يمكن للمنبر المقترح أن يضيف فيه قيمة بشكل أكثر فائدة، جرى النظر في فكرة إنشاء فريق صغير للعمل على وضع قائمة إرشادية لتلك المجالات. وفيما أعرب عدد من المشتركين عن اهتمام بالانضمام إلى ذلك الفريق، فقد ارتوي بأن تشكيل فريق اتصال قد يكون منافعاً للروح المفتوحة والتشاورية للاجتماع، وأنه ينبغي الاضطلاع بتلك العملية في جلسة عامة بأقصى درجة من التمثيل. وبناء عليه، وافق الاجتماع على أن ينيط بالمكتب إعداد بعض النقاط للمناقشة مما يمكن أن يطرح أيضاً اقتراحات بشأن الطريق المحتمل للمضي قدماً بالعملية، ويثري بالمعلومات ما قد يجري من مناقشات أخرى حول القضية في الجلسة العامة.

٤٨ - واتفق أيضاً على أن يجمع الرئيس الآراء المختلفة التي طرحت في مناقشات الجلسة العامة وأن يقدمها بوصفها نصاً من إعداد الرئيس. والنص، كما جمعه الرئيس، وراى في مرفق هذا التقرير.

٤٩ - وفي أعقاب هذا الاتفاق، خاطب السيد شتاينر الاجتماع مستعرضاً تاريخ العملية، بما في ذلك المقرر ١٥/٩ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤكداً من جديد التزام اليونيب بدوره كوديع ومسؤول عن الدعوة إلى الاجتماعات، وليس عن مناصرة أي موقف أو نتيجة بعينها. وشدد على أن الاجتماع الراهن ليس استكمالاً لأي عملية أبكر وإنما بداية جديدة تماماً وأنه من غير العملي لذلك توقع أي نتائج لها شأنها أو مخصوصة. ومع ذلك قال إنه ينبغي عدم النظر إلى الاجتماع على أنه مجرد اجتماع لتبادل الآراء فحسب بدون أي تداعيات: فينبغي اغتنام موجز الرئيس كفرصة لتقييم اتجاه المناقشات ومسح الخيارات المطروحة بشأن التقدم المحتمل في المستقبل. وقال إن كون الاجتماع بمثابة دليل عما يشعر به المجتمع الدولي بأكمله من انشغال بشأن القضايا المطروحة للمناقشة هو الذي جعله يحظى بتلك المشاركة الواسعة والاهتمام الحاد. وفي هذا السياق، أعرب عن أمله في أن يعمل موجز الرئيس على تمكينه من نقل رسالة قوية عن هذه الشواغل إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته المقبلة، حيث أنه برز بوضوح من المناقشات في بوتراجايا أنه مهما تكن الاختلافات

القائمة بشأن تفاصيل الآلية المقترحة من أجل العلوم والسياسات، فإن هناك اتفاقاً شاملاً على الحاجة إلى تحسين التلاقي بين العلوم والسياسات.

#### دال - النظام الداخلي

٥٠ - اتفق على ألا تجرى أي مناقشة للنظام الداخلي للمنبر المقترح، على ضوء ما أعرب من شواغل بأن مثل هذه المناقشة ستكون سابقة لأوانها.

#### رابعاً - مسائل أخرى

٥١ - قدم ممثل الأمانة عرضاً بالشرائح المصورة عن تحليل الثغرات. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، حدد المشاركون المجالات التي تستحق البحث عند الإعداد لتحليل الثغرات، لا سيما احتياجات بناء القدرات في البلدان النامية. وأعرب عدة مشاركين عن الاعتقاد بضرورة إيلاء المزيد من الاعتبار للمجالات التي ينبغي أن يركز عليها تحليل الثغرات. وقدمت خيارات مختلفة لهذا التحليل، ولكن المشاركون أكدوا أنه ينبغي أن يكون التحليل بسيطاً قدر المستطاع، نظراً لأن مستوى التفصيل يعد حاسماً للإسراع بنشره.

٥٢ - وقال الرئيس إن التحليل المبدئي سوف يضطلع به اليونيب قبل الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة.

#### خامساً - اعتماد التوصيات

٥٣ - اتفق على أنه لن تعتمد أي توصيات على هذا النحو، ولكن تلخيص الرئيس، الذي يمكن الاطلاع عليه في المرفق لهذا التقرير، سوف يكون بمثابة النتيجة التي انتهى إليها الاجتماع.

#### سادساً - اعتماد التقرير

٥٤ - اعتمد هذا التقرير يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استناداً إلى مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/IPBES/1/L.1. ووافق المشاركون على أن تسند إلى المقرر مهمة الانتهاء من التقرير، على أن يعمل بالتشاور مع الرئيس.

#### سابعاً - اختتام الاجتماع

٥٥ - بعد اختتام أعمال الاجتماع، ألقى المشاركون، بمن فيهم ممثلو المجموعات والمجتمع العلمي، بيانات ختامية. وفي الملاحظات الختامية لممثل اليونيب، توجه بالشكر إلى الحكومة الماليزية علىكرمها وتعاونها في استضافة الاجتماع، وإلى الحكومات التي قدمت التمويل له، وهي بالتحديد فرنسا وألمانيا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأثنى الرئيس في ملاحظاته الختامية على اليونيب لمبادرته بتنظيم الاجتماع وأعرب عن امتنانه لأن حكومته شعرت بأنها جزء من هذه العملية الهامة التي أعرب عن أمله في أن تتواصل على ما يسمى بـ "خارطة طريق بوتراجايا"، بحيث تؤدي إلى متابعة ملائمة للقضايا التي أثيرت في الاجتماع الحالي ومواصلة بحثها.

٥٦ - وأعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ١٨/٢٠ من يوم الأربعاء ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

### تلخيص الرئيس: خارطة طريق لبوتراجايا

١ - في أعقاب تقييم النظم الايكولوجية للألفية، والآلية الدولية للخبرات العلمية بشأن مشاورات التنوع البيولوجي، والمقرر ١٥/٩ الصادر عن الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، عقد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً مهمته بحث إنشاء تواصل بيني حكومي دولي كفاء للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية من أجل الرفاه الإنساني والتنمية المستدامة.

٢ - وكان هناك تسليم على طول الخط بأهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية التي تُكابد حالياً خسارة كبيرة وتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لرفاه الإنسان، وبخاصة للتخفيف من حدة الفقر. وقد أظهر تقييم النظم الايكولوجية للألفية أنه خلال النصف قرن الماضي تسببت البشرية في خسائر غير مسبوقه في التنوع البيولوجي وحالات تدهور في خدمات النظم الايكولوجية. وبصورة إجمالية، فإن ٦٠ بالمائة من الـ ٢٤ خدمة نظام إيكولوجي خضعت للتقييم آخذة في التدهور، وأن من المتوقع حدوث مزيد من التدهور ما لم تتخذ إجراءات فورية حيال ذلك. ومن شأن ذلك أن تكون له بصفة خاصة، ولكن لا على سبيل الحصر، تأثيرات سلبية على عمليات التنمية لدى البلدان النامية.

٣ - وقد انصبت وثائق الاجتماع على مذكرة مفاهيمية أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستعرضتها الحكومات وأصحاب المصلحة.

٤ - واجتمع ٧٨ بلداً و٢٥ منظمة في بوتراجايا، ماليزيا، لمناقشة الاحتياجات والوسائط اللازمة لتعزيز التواصل بيني للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، وبما في ذلك إمكانية قيام منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية.

٥ - وجرى لمدة ثلاثة أيام تبادل بناء للغاية للآراء حول مفهوم ومحتوى وشكل منبر محتمل حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، مع النظر إلى هذا الاجتماع الحالي بصفته الخطوة الأولى نحو تعزيز التلاقي بين العلوم والسياسات.

٦ - وكان هناك تسليم واسع النطاق بأن ثمة حاجة إلى تحسين التواصل بيني للعلوم والسياسات، والذي ينبغي أن يستخدم التقييمات الحالية ذات الصلة، وأفضل المعارف متعددة التخصصات المتاحة (أي العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين).

٧ - واعترف معظم المشاركين بأن هناك حالياً العديد من جوانب التواصل بيني للعلوم والسياسات على الصعيدين الوطني والدولي (آليات وعمليات) في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية. وأعرب هؤلاء المشاركون عن الحاجة إلى إجراء تحليل استكمالي (gap analysis) لمكامن القوة ومواطن الضعف في جوانب التواصل بيني القائم حالياً والتنسيق فيما بينها على جميع

النطاقات المكانية (بما في ذلك الهيئات العلمية الفرعية والاستشارية التابعة للاتفاقيات البيئية المختصة متعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وهيئات الأمم المتحدة). ويتعين على التحليل الاستكمالي أن يقيّم إمكانات تعزيز جوانب التواصل البيئي القائمة والقيمة المضافة للآلية المحتملة الجديدة التي من شأنها أن تتغلب على مواطن الضعف المعترف بها في النظام الحالي. وقد تباينت آراء المشاركين بالنسبة لأي الثغرات الموجودة في التواصل البيئي للعلوم والسياسات هي الأكثر أهمية، وأشار بعض المشاركين إلى عدم وجود عملية تقييم فعال تقدم المعلومات المهمة للسياسات وتقدم المشورة إلى الاتفاقيات المتعددة والمتعلقة بالتنوع البيولوجي، بينما معظم المشاركين من البلدان النامية اعتبروا أن أكبر ثغرة تكمن في بناء القدرات.

٨ - ولاستكمال الآليات القائمة وتزويدها بقيمة مضافة، دعم كثير من المشاركين الحاجة إلى منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية يكون مغايراً للمؤسسات أو الآليات الموجودة حالياً ومستقلاً عنها. واعتبر آخرون، مع ذلك، أنه من السابق جداً لأوانه الحكم بما إذا كانت هناك حاجة إلى جهاز جديد ومستقل مفضلين انتظار نتائج تحليل الثغرات.

٩ - وعلى الرغم من حدوث اتفاق واسع على أن المنبر يجب أن يكون حكومياً دولياً، فقد تم الإعراب عن طائفة من الآراء بشأن كيفية إشراك أصحاب المصلحة الآخرين.

١٠ - وقد ذهب الجدل إلى أن أي جهاز جديد ينبغي أن يُكَمِل الآليات الموجودة حالياً، وأن يتمتع بقيمة مضافة، ومن ثم يعزز الآليات القائمة حالياً. واقترح بعض المشاركين أن قيام شبكة للشبكات يمكن أن يعزز القدرات الحالية.

١١ - وأيد العديد من المشاركين المقترح الذي يقضي بأن المنبر ينبغي أن يكون مستقلاً، ولكن يظل مرتبطاً بمنظمة أو بمنظمات قائمة حالياً (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأعربوا أيضاً عن رأي مفاده أن المنبر ينبغي أن يخدم عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة، بما في ذلك العديد من الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وأيد بعض المشاركين أن يكون المنبر جهازاً فرعياً للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (SBSTTA) التابعة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وأشار معظم المشاركين إلى أن المنتدى لو كان جهازاً فرعياً لاتفاقية واحدة فإنه سيكون من الصعوبة بمكان أن يخدم أصحاب المصلحة الآخرين والاتفاقيات الأخرى، وإن كان أحد المشاركين قد أشار إلى أنه سوف يكون من العسير على جهاز واحد أن يخدم منظمات مختلفة كثيرة.

١٢ - واتفق كثير من المشاركين على أنه يتعين أن يكون دور منبر العلوم والسياسات هو تصنيف، وتقييم وتوليف المعارف العلمية الموجودة حالياً فيمكنه بذلك تحديد مجالات العلوم التي تحتاج إلى المزيد من التطوير، وتقديم معلومات تتصل بالسياسات إلى العديد من أصحاب المصلحة. بما في ذلك الاتفاقيات البيئية دون اتخاذ الطابع الأمري. واقترح أحد المشاركين أنه قد يكون من المفيد وضع إطار لوضع التقييمات الحالية والمستقبلية في سياقها الصحيح.

١٣ - وقال الكثير من المشاركين إن التقييم ينبغي أن يكون مستقلاً ولكن متصلاً بالسياسات وذلك لتوفير معارف وثيقة تنهض على الأسانيد.

١٤ - وأشار معظم المشاركين إلى أن التقييمات وغيرها من الأنشطة ينبغي أن تُوجَّه حسب الطلب، تبعاً لطلبات المستعملين، ولاحظ البعض ما لمساهمة الدوائر العلمية من أهمية. ويمكن للتقييمات أن تشمل على:

(أ) تقييمات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي ويتولى المنبر تشجيعها وتحفيزها وتوحيدها معاً، وليس من الضروري أن يكون المنبر هو الذي يجريها؛

(ب) تقييمات مواضيعية (مثل التأثير الإقليمي للتغير المناخي على التنوع البيولوجي)؛

(ج) تقييمات عالمية (مثل تقييم النظم الايكولوجية للألفية).

١٥ - وكان هناك اتفاق عريض على أنه يجب أن تُجرى للتقييمات عملية استعراض نظراء صارمة.

١٦ - وبالنسبة للوثيقة UNEP/IPBES/1/3 بشأن برنامج العمل والميزانية، حدث اتفاق عريض على أن مناقشة برنامج العمل التفصيلي والميزانية أمر سابق لأوانه بالرغم من أن الحاجة سوف تثور لبرنامج عمل وميزانية في وقت لاحق.

١٧ - واقترح بعض المشاركين أن نشاط الإنذار المبكر واستخلاص الدروس (٣ (أ)) هو نشاط مهم في حد ذاته بينما اقترح آخرون بأنه يمكن إدماجه في عمليات التقييم (النشاط ٣ (ب))، على النحو الموضح في الوثيقة UNEP/IPBES/1/3. وأوصى أحد المشاركين بأن يكون النشاطان الرئيسيان لأي آلية جديدة هما بناء القدرات والتقييم، بدلاً من حزمة أوسع نطاقاً من الأنشطة المبينة في الوثيقة UNEP/IPBES/1/3، مع إدراج بناء القدرات في تلك الأنشطة الأخرى.

١٨ - وكان هناك اتفاق عريض على أنه يجب على المنبر أن يشمل بناء القدرات لدى البلدان النامية فيما يتعلق بتقييم واستخدام المعارف. وذكر بعض المشاركين أن بناء القدرات جزء لا يتجزأ من عملية التقييم.

١٩ - وعلى الرغم من حدوث اتفاق عام على أن مناقشة الوضع القانوني سابقة لأوانها، فقد حدثت مناقشة أولية للآراء مفيدة للغاية. وكان هناك بصفة عامة تأييد قوي للخيارين باء<sup>(١)</sup> أو دال<sup>(٢)</sup> مع وجود بعض التأييد للخيار جيم<sup>(٣)</sup> ولكن بدون استبعاد أي خيارات من الجدول.

(١) الخيار باء: يُنشأ المنبر كجهاز حكومي دولي ذي وضعية متميزة عن المنظمات الحكومية الدولية القائمة حالياً وإن كان يرتبط مؤسسياً بوحدة أو أكثر من المنظمات الدولية الحالية (وذلك عن طريق توفير خدمات الأمانة أو الخدمات الإدارية لها مثلاً). ويجوز أن يُنشأ بمقرر صادر عن مؤتمر حكومي دولي أو بمقرر منظمة حكومية دولية حالية أو بمقررات متوافقة لمنظمتين أو أكثر من المنظمات الحكومية الدولية.

(٢) الخيار دال: يُنشأ المنبر كجهاز تتجمع داخله كيانات حكومية دولية وغير حكومية ويكون متميزاً عن المنظمات الحكومية الدولية القائمة حالياً. ويجوز أن يُنشأ بمقرر صادر عن مؤتمر حكومي دولي أو مؤتمر دولي آخر.

(٣) الخيار جيم: يُنشأ المنبر كجهاز حكومي دولي، يكون جهازاً فرعياً لمنظمة حكومية دولية قائمة حالياً. ويجوز أن يُنشأ بمقرر صادر عن جهاز رئاسي لمنظمة حكومية دولية حالية.

٢٠ - وكان هناك اتفاق واسع على أن إجراء مناقشة تفصيلية لورقة أسلوب الإدارة سابق لأوانه فيما يتعلق بالجلسة العامة، والجهاز العلمي والجهاز التنفيذي. ومع ذلك فقد بُدِلَ بعض التأييد لأن يستخدم المنبر هيكل جهاز أشبه بفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. واقترح مشاركان أن تكون الجلسة العامة هي الجهاز الفرعي المعني بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٢١ - وقال العديد من المشاركين أن ثمة حاجة إلى وجود معايير وعملية شفافة لاختيار الأمانة. وكان هناك اتفاق على وجوب أن تكون تلك الأمانة صغيرة الحجم، واقترح أحد المشاركين استخدام إحدى الأمانات القائمة حالياً إذا كان المنبر المقترح جهازاً فرعياً للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي. وعرض العديد من المشاركين تقديم الدعم للأمانة واستضافتها.

٢٢ - ولم تجر أي مناقشة بشأن الوثيقة UNEP/IPBES/1/5.

٢٣ - وأوصى الرئيس بما يلي:

(أ) أنه ينبغي مواصلة استكشاف آليات لتحسين التواصل البيئي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية من أجل رفاهية بني البشر ومن أجل التنمية المستدامة. ويمكن لمثل تلك الآليات أن تشمل على مكونات الإنذار المبكر، والتقييمات متعددة النطاقات، وإعلام السياسات وتنمية القدرات؛

(ب) أنه ينبغي إجراء تحليل للثغرات بغرض تعزيز التواصل البيئي للعلوم والسياسات، وضرورة إتاحة تقرير أولي للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٢٤ - وأوصى الاجتماع بضرورة تقديم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً أثناء الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بشأن نتائج هذا الاجتماع وضرورة أن يطلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي عقد اجتماع ثان حكومي دولي متعدد أصحاب المصلحة بشأن منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية بهدف تعزيز وتحسين التلاقي بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية لأجل رفاه الإنسان، بما في ذلك بحث إنشاء منبر جديد للعلوم والسياسات. وطالب أحد المشاركين أيضاً بأن تُعرض نتائج هذا الاجتماع على الاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.